ورقة سياسات عامة

أمننة المجتمع: مقاربة عملية لدراسة أثر الخطاب الأمني في السودان على المواطنة وتماسك المجتمع

المؤلف\ة: مؤلف مجهول

التاريخ: 2025/10/21

الانتساب: نُشر كجزء من زمالة الديمقراطية في السودان لعام 2025

إخلاء المسؤولية: الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء المؤلف (المؤلفين\ات) ولا تعكس بالضرورة السياسة أو الموقف الرسمي لـ AMEL

عن زمالة AMEL: زمالة الديمقراطية في السودان هي برنامج عبر الإنترنت مخصص لتمكين الأصوات الناشئة للتأثير على المناقشات العالمية حول الديمقراطية والسلام والتنمية في السودان. من خلال سلسلة من ورش العمل التفاعلية والتدريبات ومشاريع البحث القائمة على الأدلة، يكتسب الزملاء \الزميلات مهارات حاسمة في التحليل وصياغة السياسات والمناصرة.

قراءات إضافية: لمزيد من الأفكار والمنشورات من زملاء\زميلات AMEL، تفضل\ي بزيارة موقعنا على الإنترنت: https://democracyactionsd.org/publications/

معلومات الاتصال: إذا كانت لديك أي أسئلة أو ترغب\ين في الحصول على مزيد من المعلومات حول AMEL وعملنا، فيُرجى التواصل معنا:

- **البريد الالكتروني:** sudandemocracy@amelproject.org
- **فيسبوك :** https://www.facebook.com/democracyactionproject

ملخص تنفيذي

تتناول الورقة بالتحليل الخطاب الأمني الذي انتشر في ولاية نهر النيل تجاه النازحين بعد حرب أبريل، إذ تمت أمننتهم واعتبارهم مهدد أمني لمجتمع الولاية. ويظهر التحليل أن هذا الخطاب الأمني قد أخذ أبعاداً عنصرية وانتشر على مستوى جميع القواعد المحلية للولاية. وظهرت نتائج أكبر للخطاب الأمني عندما زادت حدة اللغة في بعض الفترات بضرورة إبعاد النازحين خارج الولاية لأن زيادة أعداهم تشكل تهديد أمني. وفي حال مقارنة تجارب دول سابقة مع الخطاب الأمني نجد أنه تم استغلاله لقتل وإبادة قبائل كاملة بحجة أنها مهدد أمني، وحالة التعبئة نتيجة لخطاب أمني مماثل في ولاية نهر النيل تثير القلق من تكرار نفس المشهد. لذلك توصي الورقة الحكومة السودانية بوضع خطط وضوابط معينة للخطاب الأمني المنتشر في الولاية والحد من انتشاره، وإعطاء السلطات الأمنية في الولاية توجيهات للتعامل مع النازحين بما يضمن حقوقهم كمواطنين دون اعتبارهم مهدد أمني مباشرة لمجرد جنسهم أو مكان قدومهم، ونشر التوعية بالتركيز على التعليم كوسيلة لإنهاء ظاهرة القبلية والعنصرية؛ عن طريق تطوير المناهج والمقررات وتضمين أهمية المواطنة والتعايش السلمي فيها لتكون بديل للعنف القائم. كما توصي الإدارات الأهلية بالاستفادة من تجربة التسامح الديني الصوفي في المجتمع المحلي لخلق حالة من الترابط والسلم المجتمعي وتعزيز أسس المواطنة. كما توصي بدعم منظمات مهتمة بنبذ العنف وخطاب الكراهية والعنصرية لكي تستطيع وبالتعاون مع الحكومة والمجتمع المحلي نشر التوعية فيما يخص التعايش السلمي والمجتمعي وأهمية المواطنة.

مقدمة:

كان لحرب أبريل في السودان آثار كبيرة على جميع قطاعات الدولة الخدمية وعلى جوانبها الاقتصادية والسياسية، إلا أن الأثر الأكبر كان أثرها المجتمعي الذي أخذ عدة جوانب تمثلت في حالات النزوح والهجرات الجماعية وفي تنقل مجتمعات كثيرة من المناطق التي دار فيها الصراع في وسط وغرب السودان إلى بقية ولايات السودان البعيدة من الحرب، كما انتشر خطاب مناطقي وقبلي بشكل كبير في الولايات الآمنة التي نزح إليها بقية المواطنين، وتنوع هذا الخطاب ليشمل خطاب عنصري وأمني تباين مداه بين الولايات المختلفة.

من الولايات التي استقبلت أعداداً كبيرة من النازحين هي ولاية نهر النيل شمال العاصمة الخرطوم، وبالتزامن مع استقبال الولاية لعدد كبير من النازحين من مناطق مختلفة انتشر خطاب أمني بشكل كبير في تلك الولاية بخصوصهم، إذ تم تمييز بعضهم بناء على خلفياتهم العرقية والبعض الآخر بناء على المناطق التي كانو فيها أثناء الحرب وقبل مجيئهم للولاية، وتمت أمننتهم على أنهم يشكلون تهديداً أمنياً لمجتمع الولاية، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أن أفراد المجتمع نفسهم تأثروا كثيراً بهذا الخطاب مما جعلهم فاعل رئيسي في عملية الأمننة.

استشرى الخطاب الأمني بين القواعد المجتمعية وأصبحت تتعامل على أساسه، فمجتمع ولاية نهر النيل -الذي كان يستقبل الجميع- أصبح يرى في النازحين تهديد أمني لهم ويرفض تزايد أعداهم. بالإضافة إلى أن استمرار هذا الخطاب يعتبر مهدد أمني في حد ذاته، إذ أنه يشكل تهديد كبير لتماسك المجتمع وهدم للمواطنة، ويمكن أن يخلق ثغرة لجماعات تريد تأجيج الصراع واستمراره بأي شكل، وسيمكنهم استغلال هذا الخطاب والترويج له من وضع مبررات لاستمرار الحرب.

ستتناول الورقة بالتحليل دراسة حالة مجتمع ولاية نهر النيل وكيف تشكل الخطاب الأمني داخل المجتمع ومدى وصوله والتركيز بشكل أساسي على النتائج التي ظهرت نتيجة للفضاء الأمني الذي تشكّل والأثر على النازحين الذين تم تصنيفهم كمهدد أمني، كما سيوضح الأثر الذي أحدثه على المجتمعات المؤمننة وغير المؤمننة والأثر على العلاقة بينهما وعلى التماسك المجتمعي عن طريق توضيح شكل المجتمع قبل حرب أبريل وكيف أصبح بعدها وبعد انتشار الخطاب الأمني. سيتم جمع البيانات عن طريق إجراء مقابلات مع نازحين ترجع أصول غالبيتهم لكردفان ودارفور ولكن نزحوا إلى الخرطوم مع حرب دارفور الأولى ومن ثم نزحوا من الخرطوم إلى ولاية نهر النيل بعد حرب أبريل، ومن ثم سيتم تحليل تلك البيانات عن طريق منهج التحليل التتبعي الذي يعتمد على تتبع مسار المشكلة منذ بداية انتشار الخطاب مع التركيز على الأثر الذي أحدثته في المجتمع بالإضافة لدراسة السياق الذي زاد من حدتها وبالإضافة إلى اللحظات المفصلية التي وصلت فيها نتائج هذا الخطاب إلى أقصى الدرجات.

من أمن الدولة إلى أمن المجتمعات:

بعد نهاية الحرب الباردة وتراجع دور الدولة القومية، برزت النزاعات الداخلية وصراعات وإشكاليات الهوية والعرق مما أدّى لتطور حقل الدراسات الأمنية وبروز العديد من المفاهيم، وبالتالي أصبحت النظريات التقليدية غير قادرة عل تفسير الظواهر الأمنية، ومن هنا ظهرت نظرية الأمننة التي طورتها مدرسة كوبنهاغن عن طريق أطروحة "أولي ويفر" في تسعينات القرن الماضي في كتابه " الأمننة ونزع الأمننة". ومهّد ذلك للتحول من أمن الدولة باعتبارها وحدة التحليل الأساسية سابقاً، إلى مستويات تحليل أخرى أبرزها "الأمن المجتمعي" أو "أمن الجماعات" كبعد من أبعاد الأمن الإنساني.[1]

لا يوجد تعريف محدد للأمن المجتمعي، فهو مفهوم ديناميكي يتكيف مع أوضاع كل دولة ومجتمع، لكن هناك عدة أهداف أساسية، فهو يهدف لمواجهة وتقليل المخاطر التي تهدد التركيبة المجتمعية، ويعمل على ضمان أمن وهوية الجماعات والحرص على استمرارها وبقائها، ويهدف إلى تعزيز الأمن الديني والثقافي والهوياتي للمجتمعات، إضافة لرفض خطابات الكراهية ومشاعر العداء ضد الجماعات الأخرى ونبذ التميز بين مختلف الجماعات بغض النظر عن انتماءاتها وهوياتها.[2]

تطرق "بوزان" إلى التحول من المعضلة الأمنية الدولية إلى المعضلة الأمنية المجتمعية، فقد تم الانتقال من ظاهرة النزاعات بين الدول إلى ما يسمى بالنزاعات الداخلية، نتيجة تشكّل جماعات متباينة من حيث الخصائص الهوياتية داخل الدولة المتعددة العرقيات والإثنيات التي تجد نفسها تتشارك نفس الإقليم.[3]

هناك العديد من العوامل التي تهدد الأمن المجتمعي، لكن أبرزها يتمثل في النزاعات الأهلية خاصة في دول العالم الثالث، إذ أنها تتميز بالمساحات الشاسعة والإثنيات المتنوعة والكثيرة، وفي حال حدوث صراعات فإن هذه الإثنيات تتزايد فيما بينها حالة التنافر ورفض الآخر، الأمر الذي قد يصل إلى مرحلة استخدام جميع وسائل العنف في سبيل إقصاء الطرف الآخر.

ففي أثناء الحرب الليبية في 2011 برز خطاب "مسؤولية الحماية" الذي تبناه المجتمع الدولي لحماية المدنيين، ولكن بعد سقوط نظام القذافي لم يكن هناك خطة واحدة، مما فتح الباب للفاعلين المحليين لاستغلال هذا الخطاب الأمني بشكل متزايد لتبرير إجراءات ضد خصوم سياسيين وقبليين، كما أن خطاب حماية المدنيين تضارب مع خطاب الأمن الوطني مما أدى لشرعنة الانتهاكات بحجة الحفاظ على الأمن. وفي إطار هذا الخطاب الأمني تم تصفية أهالي مدينة "تاورغاء" بعد أن تمّت أمننتهم

---

[1] مليكة هاشمي، نبيلة بن يحي. "الأمن المجتمعي: دراسة في المفهوم، النظرية والتهديدات". **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**. 2023

[2] المصدر نفسه.

[3] المصدر نفسه.

واعتبارهم خونة ومرتزقة لنظام القذافي وبالتالي مهدد للأمن الوطني، كما تداخل خطاب عنصري مع هذا الخطاب الأمني اتجاههم بسبب أصولهم وبشرتهم الداكنة.[4]

وفي سوريا أخذ الخطاب جانباً مختلفاً قليلاً، إذ أنه بعد قيام الثورة السورية واشتعال الحرب الأهلية استخدم بشار الأسد قضايا داخلية وإقليمية وركز على تهديدات كبرى لتبرير إجراءات استثنائية ضد المعارضة وضد المواطنين أنفسهم، وفي معظم خطاباته كانت المعارضة هي أبرز ما يتحدث عنه، فقد وصفهم بأنهم إرهابيون مجرمون ومرتبطون بتنظيم القاعدة وبأنهم يمثلون الهوية الدينية المتطرفة، كما عمل على إستمالة طوائف معينة داخل سوريا ليثبت بها حكمه مثل العلويين والنخبة من السُنّة، كما استخدم القضية الفلسطينية كثيراً في خطاباته لكسب حلفاء دوليين مثل إيران، هذه الخطابات الأمنية المبنية ظاهرياً على وحدة الدولة لمحاربة الإرهاب والعملاء الخارجيين فتحت له المجال لإقناع الجمهور بجميع التدابير العسكرية التي نفذها بأنها ضرورية لحفظ الأمن القومي السوري، ولكنها في الحقيقة كانت خطابات أمنية هدفها الأساسي تبرير جميع الأفعال من قتل واغتيالات لمدنيين وكسب أطراف خارجية لاستمرار حكمه.[5]

أما الخطاب الأمني الذي اتخذ أبعاداً إقليمية ودولية بين شعبين تمثل فيما حدث في لبنان مع إندلاع الحرب الأهلية في سوريا في كيفية تعامل لبنان مع اللاجئين السوريين منذ العام 2011 على أنهم مصدر مهدد للأمن القومي اللبناني وليس كضحايا حرب مدمرة، إذ قامت السلطات اللبنانية بفرض قيود صارمة على اللاجئين السوريين فيما يتعلق بالتنقل والإقامة داخل الدولة، كما فرضت شروط قاسية للتوظيف. وكنتيجة حتمية لهذا الخطاب الأمني حدثت فجوة كبيرة بين اللاجئين السوريين والمواطنين اللبنانين مما جعل هذه السياسات الأمنية تشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق اللاجئين السوريين وكذلك تخلق فجوة في الحماية للسكان اللبنانيين أنفسهم، لذلك اقترحت الأطروحة توسياع نطاق الجهات الفاعلة في إدارة الأزمات مثل وكالات اللاجئين وفاعلي التنمية بدلاً من تركها للسياسات الأمنية التقليدية في لبنان.[6]

السودان ليس ببعيد عن هذا الأمر، فهو دولة كبيرة مترامية الأطراف ومتعددة العرقيات والإثنيات، ولطالما واجه مشاكل كبيرة بين المجتمعات المكونة للدولة وعاش على إثرها حروباً استمرت لعقود وانفصل جزء من أراضيه على إثرها، وبعد حرب أبريل

[4] Simon Adams. Libya and the Responsibility to Protect: Results and Prospects. New York: Global Center for the Responsibility to Protect. 2014

[5] Havva Dümen. Securitization and Identity: The Speech Acts of Bashar al-Assad. 2022.

[6] Andrea Khouri. The Double-edged Sword of a Successful Securitization. 2017.

والدخول في دوامة صراع جديدة تنقلت المجتمعات وتداخلت مع بعضها بصورة كبيرة مما أدّى لزيادة حدة هذه الخلافات بين مكونات الدولة.

ومن بين ولايات السودان المختلفة تعتبر ولاية نهر النيل في شمال السودان من الولايات التي استقبلت أعداداً كبيرة جداً من النازحين، وبالتزامن مع ذلك بدأ يظهر خطاب أمني اتجاه النازحين وأخذ أشكالاً مختلفة بناء على إثنياتهم وقبائلهم، لكن قبل ذلك نحتاج لدراسة المجتمع، وكيف كانت تركيبته قبل الحرب وانتشار الخطاب الأمني.

تركيبة مجتمع نهر النيل قبل الحرب:

كانت ولاية نهر النيل مع الولاية الشمالية ولاية واحدة وعاصمتها مدينة الدامر، ولكن بعد تقسيم الولايات أصبحت ولاية منفصلة تضم سبعة محليات هي محلية شندي والمتمة والدامر وعطبرة وبربر والبحيرة وأبو حمد، وكل محلية يغلب عليها مكون اجتماعي رئيسي من المكونات التي استقرت منذ زمن طويل في الولاية.

من القبائل الرئيسية التي استقرت في ولاية نهر النيل هي قبيلة الشوايقة والجعليين، حيث استقر أهلها بكثرة في مدينتي شندي والمتمة وقراها، وقبيلة الرباطاب التي تعتبر من أكبر المكونات الاجتماعية حيث استقروا في مدينة أبو حمد وجزرها وضواحيها، ومن ثم نجد قبيلة الميرفاب التي استقر أهلها في مناطق بربر والعبيدية، والإنقرياب الذين استقروا في منطقة الباوقة والتي تقع غرب نهر النيل، وكذلك نجد المناصير الذين استقروا منذ زمن بعيد في الولاية في منطقة البحيرة. أما مدينة الدامر فهي عاصمة الولاية وفيها مقار الحكومة والوزارات واستقر فيها عدد كبير من الإثنيات الواقعة غرب النيل وأغلبها يرجع أصلهم إلى دار جعل[7]، كما استقر فيها مجموعة من الإثنيات التي جاءت قديماً من صعيد مصر أو شبه الجزيرة العربية مثل قبائل العبابدة والبشاريين والرشايدة، أما مدينة عطبرة فهي تعتبر المدينة العمالية الأولى وتكثر فيها حركة التجارة نتيجة للسكة حديد مما جعلها قبلة لجميع هذه الإثنيات على الرغم من صغر مساحتها مقارنة بمحليات ومدن الولاية الأخرى.[8]

وفي مقابلة مع صحفية استقصائية من ولاية نهر النيل أوضحت أن ولاية نهر النيل من أكثر الولايات التي شهدت تعايش سلمي مجتمعي، فإضافة لسكانها المقيمين شهدت قدوم جماعات كثيرة من الوسط ومن الغرب للولاية نتيجة لحركة العمل في السكة حديد قديماً والتعدين الأهلي عن الذهب حديثاً، وقد استقرت في مناطق متفرقه من الولاية، كما شهدت تعايش ديني كبير ظهر في نسبة الأقباط الكبيرة التي استقرت في عطبرة وبربر نتيجة لحركة التجارة. وكان المجتمع متماسك ولم يشهد عنصرية

[7] Sharaf Eldin Alawad. Community dialogues in River Nile State about the impact of war. Alayam Center for Cultural Studies and Development. 2024.

[8] ش.م. مقيمة في ولاية نهر النيل، مقابلة شخصية، 28/8/2025.

أو طبقية وذلك حتى بداية نظام الإنقاذ، إذ ذكرت أن "تغييرات كبيرة قد حدثت في المجتمع وبدأ استهداف للمجتمعات من غرب السودان وجنوب السودان وكانت البداية لحالة التميز العنصري وعزل بعض المجتمعات".[9]

كما تعتبر الركيزة الاقتصادية الأساسية لسكان نهر النيل هي الزراعة وتربية الماشية كمصدر أساسي، إضافة لوجود جميع مصانع الأسمنت في السودان وأيضاً السكة حديد، ولكن مع بدايات العقد الثاني من الألفية الحالية ظهر التعدين الأهلي للذهب خاصة في مناطق العبيدية وأبو حمد مما أضاف مصدر كبير للدخل ولكن كذلك جذب عدد كبير من السكان من مناطق السودان المختلفة للعمل في التعدين، وكان لقبائل النوبة ودارفور النصيب الأكبر من الإثنيات التي جائت للعمل، وكان هناك تعايش سلمي إلا أنها استمرت كمجتمعات منغلقة على ذاتها واستمر مجتمع نهر النيل كمجتمع منغلق على ذاته وقبائله ومكوناته.[10]

<u>الخطاب الأمني والمستهدفين:</u>

مع اندلاع الصراع في الخرطوم في أبريل 2023م نزح ملايين المواطنين إلى ولايات السودان المختلفة، وكان لولاية نهر النيل ثاني أكبر نصيب من النازحين، وأشارت مفوض العون الإنساني بولاية نهر النيل أن الولاية استقبلت نحو مليون و980 ألف[11]، مع العلم أن معظم النازحين كانوا قد نزحوا إلى الخرطوم من مناطق نزاع في دارفور وكردفان قبل اندلاع الحرب الحالية في الخرطوم. هذا العدد الكبير من النازحين واختلاطهم بمجتمع نهر النيل المستضيف طفت نتائجه على السطح بعد وقت قصير، حين برزت مشاكل متعلقة بالاختلافات الثقافية والتنافس على الموارد في مناطق التعدين وبعض المظالم التاريخية.

نتيجة لهذه الاختلافات برزت كذلك خطابات أمنية أخذت عدة أشكال لما يمكن اعتباره يشكّل تهديد أمني واجتماعي واقتصادي لسكان ولاية نهر النيل، كما استهدفت مجتمعات بعينها وكل مجتمع كان شكل خطابه الأمني ممزوج بخطاب ثقافي أو خطاب عنصري. وقد أخذت هذه الخطابات عدة مستويات بين أفراد المجتمع المستضيف نفسه واختلفت حدتها مع مرور الزمن حتى الوقت الراهن.

أبرز خطاب كان ما يخص "دولة النهر والبحر" وهو خطاب بدأ عن طريق ما يعرف بمنظمة النهر والبحر (رأس) التي تأسست في العام 2021م، وتهدف إلى إقامة دولة جديدة في جغرافيا النهر والبحر، عبر النضال المدني السلمي وكافة الوسائل الديموقراطية، والمطالبة بحق تقرير المصير، لساكن هذه المنطقة، وحفظ تاريخه وحقوقه ومكتسباته وأمنه الضروري واللازم لقيام تنظيم يجمع قوميات هذه الجغرافيا تحت راية سياسية واحدة. كما تتبنى هذا خيار حق تقرير المصير كوسيلة سلمية

---

[9] صحفية استقصائية. مقابلة شخصية. 8/9/2025

[10] Sharaf Eldin Alawad. Community dialogues in River Nile State about the impact of war. 2024.

[11] أوضاع معقدة تواجه مليوني نازح في نهر النيل مع دخول رمضان. سودان تريبون. تقرير. https://sudantribune.net/article283198/. 2024.

وحق معترف به دوليا لإيقاف الحرب، المتثلة في التمرد المسلح والنزاعات والصراعات المستمرة قبل وبعد الاستقلال، وتمكين شعوب سودان 1956 من التحكم في جغرافيتها وإدارتها، خصوصاً المناطق المتضررة بصورة مباشرة من وجود تمرد مسلح (جبال النوبة – دارفور) قبل أو بعد الاستقلال، والأقاليم الأخري (النهروالبحر) التي تضررت بطريقة غير مباشرة، عبر آثار اقتصاد الحرب واستنزاف تلك الحرب لمواردها البشرية والمادية.[12]

ومع اندلاع حرب أبريل وجد هذا الخطاب صدى أوسع بين مواطنين الوسط والشمال بما فيهم ولاية نهر النيل، كما ركز عبد الرحمن عمسيب مؤسس منظمة البحر والنهر طوال فترة الحرب مجهودات كبيرة على صفحاته في مواقع التواصل الاجتماعي للترويج لهذا الخطاب وضرور إنفصال الشمال والشرق والوسط عن دارفور باعتبارهم السبب في جميع الصراعات والحروب التي خاضتها الدولة السودانية، وأن غبنهم التاريخي تجاه بقية المناطق سيساهم في اشتعال الحرب كل مرة، وأنهم يجب أن يتجنبوا ما أسماه بالموت المجاني بتأسيس واقع سياسي جديد يسمى السودان المفيد.[13]

"نقولها بوضوح: لسنا ضيوفًا في هذه الأرض. نحن أصحابها الأصليون منذ الأزل. أبناء النهر والبحر هم الورثة الشرعيون لحضارات السودان، من نبتة ومروي إلى سنار، وهم من بنوا السودان الحديث بدمائهم وجهدهم ومؤسساتهم. في المقابل، دارفور والجنوب — الذي انفصل مؤخرًا — لم يكونوا جزءًا من السودان أصلًا، بل كانت دارفور سلطنة مستقلة حتى العام 1916م، حين ضمّها المستعمر بالقوة بعد حملة الزبير باشا رحمة عام 1873، وكذلك كان الجنوب مفصولًا إداريًا وثقافيً".[14] الكلمات السابقة هي جزء من حوار أجراه عبد الرحمن عمسيب في شهر مايو الماضي، ويظهر بوضوح الخطاب الأمني والاجتماعي الذي تبناه والذي لعب دوراً كبيراً في التأثير على مواطني الشمال وخاصة ولاية نهر النيل في تعاملهم مع النازحين من الخرطوم وزيادة الغبينة التاريخية خصوصاً بعد أحداث حرب أبريل 2023.

يمثل خطاب دولة النهر والبحر الشكل الأسمى للخطاب العنصري الذي يهدد المجتمعات والمواطنة، وانعكس هذا الخطاب بشكل كبير على السودان ككل بعد حرب أبريل وزادت حدته في ولاية نهر النيل باعتبار أنها من المناطق الأساسية في هذا الخطاب، وهنا يمكن أن نجادل في تأثير هذا الخطاب العنصري على الخطاب الأمني وكيف زاد من حدته.

هذا التغيير الذي طرأ على المجتمع السوداني ككل بعد حرب أبريل ترجع جذوره لخطابات عنصرية في المقام الأول، فعلى قدر ما كانت هذه الخطابات متجذرة في المجتمع إلا أنه كان يتم التصدي لها، لكن بعد حرب أبريل أصبح الحديث والتناكف من جانب قبلي وعنصري فقط مما فجر الوضع أكثر، وأصبحت المجتمعات الآمنة التي لم تطالها نيران الحرب تتعامل وفقاً لأساس قبلي وعنصري مع الحرب الجارية، وهنا وجد خطاب النهر البحر وغيره من الخطابات العنصرية المجال للظهور والتأثير بشكل

---

[12] منظمة النهر والبحر (رأس). https://rasexit.org/.
[13] عمسيب: الانفصال دواء مر.. وعداء الامارات مقامرة بمصير السودانيين. حوار. الديوان. مايو 2025.
[14] المصدر نفسه.

أكبر؛ فمجتمع ولاية نهر النيل على وجه الخصوص كان الخطاب العنصري هو الأساس للخطاب الأمني الذي انتشر، فكما ذكرنا كان هذا المجتمع طوال تاريخه مسالم ويجمع مواطنين من جميع الخلفيات العرقية وعاشوا لسنين هناك، لكن أثر الخطاب العنصري يظهر في نسيان المقيمين لكل هذه السنين والتعامل معهم وفقاً لهذه النظرة، ومن ثم تطور هذا الخطاب العنصري لخطاب أمني واسع طال الجميع. هذا التغيير الكبير في تركيبة مجتمع ولاية نهر النيل كان أساسه خطاب عنصري، وانعكس تأثير هذا الخطاب على الحالة الأمنية وعلى تشكل خطاب أمني استهدف النازحين، بالتالي شكّل الخطاب الأمني مع الخطاب العنصري شكل جديد لم تشهده الولاية من قبل، وهو ما غير وضعها وتركيبتها الاجتماعية تماماً.

بعد مرور الزمن تطور الخطاب داخل مجتمع نهر النيل المستضيف تجاه النازحين وأخذ عدة أشكال، فقد أعرب بعضهم عن مشاكل النازحين في معسكرات النزوح التي تم توفيرها داخل الولاية في المدارس وداخليات سكن الطلاب، ورفضهم الخروج منها بعد أن وفّرت لهم حكومة الولاية مناطق للسكن في بعض قرى الدامر، كما شكى البعض من الأسر التي نزحت واستطاعت أن تستأجر منازل في وسط الأحياء. ومن جانب آخر عبّر بعض المواطنين عن أن مجتمع نهر النيل هو مجتمع محافظ جداً، لكن مع قدوم النازحين برزت ظواهر مثل "الكافيهات والمقاهي وطريقة لبس لم يعتاد عليها مجتمع الولاية".[15]

"يمثل النازحين تهديد أمني للولاية والسبب في كثرة جرائمها". هذا التعليق وعلى شاكلته يعتبر هو الخطاب الأكثر تردداً في مواقع التواصل الاجتماعي خاصة المجموعات الخاصة بسكان مدن ولاية نهر النيل على تطبيق "فيسبوك"، وبرز بشكل واضح مع بدايات العام 2024 وزادت حدته عندما بدأت في الآونة الآخيرة تزداد المشاكل الخاصة بحالات النهب والسرقة والقتل في بعض مناطق الولاية خاصة مدينة عطبرة.

كما امتزج الخطاب الأمني مع خطاب عنصري لمجتمعات دارفور وكردفان، وتم النظر إليهم على أنهم حواضن اجتماعية لقوات الدعم السريع وبالتالي يمكن أن يشكلوا تهديد أمني للولاية، وتغيرت النظرة إليهم من مجرد اختلافات اجتماعية إلى نظرة أمنية، وطالت حتى المتواجدين من تلك الإثنيات في الولاية قبل الحرب بعقود طويلة.[16]

نجد أن الخطاب الأمني كانت بداياته قبل الحرب ولكن بصورة منفصلة وفوقية، لكن بعد اندلاع الحرب وجد هذا الخطاب ضالته في هذه المجتمعات، بل وتشكلت أشكال جديدة من الخطاب الأمني أخذت أبعاداً ثقافية ودينية وأمنية وعنصرية، واستهدف كل شكل منها فئات معينة من النازحين تمت أمننتهم من عدة جوانب باعتبارهم خطر يؤثر على المجتمع في جوانبه الثقافية والدينية والأمنية.

[15] Sharaf Eldin Alawad. Community dialogues in River Nile State about the impact of war. 2024

[16] ز.ع. نازحة من الخرطوم. مقابلة شخصية. 10/9/2025

أثر الخطاب الأمني على المجتمع والمواطنة:

في بداية الحرب ونزوح المواطنين إلى ولاية نهر النيل كان هناك تعاطف كبير من سكان الولاية مع النازحين، وتمت الكثير من المبادرات المحلية والشعبية في مختلف محليات الولاية لاستقبالهم، كما أن بعض قرى نهر النيل قد فتحت بيوتها بشكل مجاني للنازحين، إلا أن حالة التعاطف والتعايش هذه لم تستمر طويلاً؛ إذ بدأ خطاب ينتشر في الوقت الذي الذي زادت فيه كميات النازحين بشكل كبير وأصبح التخوف من أن يكونوا خلايا نائمة تابعة لقوات الدعم السريع وأن الوضع يمكن أن ينفجر داخل الولاية في أي لحظة.[17]

وفي مقابلة مع دكتور أكاديمي ذكر أن الخطاب الشعبوي الذي صاحب الخطاب الأمني لعب دوراً كبيراً في تغير الآراء وشكل التعامل مع النازحين، إذ تعالت الأصوات أن مناطق نهر النيل هي خاصة بسكانها بكل مواردها ومنازلها، وأن النازحين من جميع القبائل خارج تركيبة الولاية لديهم أماكن خاصة بهم، لذا من الأفضل الذهاب إليها.[18]

وفي منتصف عام 2024م بدأت الأصوات تتعالى بضرورة إبعاد النازحين الذين قطنوا في المدارس والداخليات في الأحياء بحجة أنهم سبب في تفلتات أمنية وأفعال غير أخلاقية، وواصلت الصحفية حديثها بأنه تم اتهام بعضهم بحالات تحرش بطالبات والبعض الآخر بأنهم قاموا بسرقة البيوت المجاورة لمراكز الإيواء تلك.[19] وذكر الدكتور "أنه ونتيجة لذلك جاءت ردة فعل من الحكومة، إذ اتبعت سياسات معينة في التعامل مع النازجين بدأت بعمليات إخراج النازحين من المدارس ودور الإيواء المتواجدة في قلب مدن الولاية، وبالأخص مدينتي شندي وعطبرة حيث بها العدد الأكبر من دور الإيواء في تلك الفترة، وتم نقلهم إلى مناطق خارج المدينة وفي أطرافها، ففي عطبرة نجد أن معظم النازحين من ولايات دارفور وكردفان تم نقلهم إلى حي يسمى "النهضة" شرق مدينة عطبرة على طريق بورتسودان السفري، ونُقل جزء آخر إلى قرى المناصير التي تم بنائها بعد سد مروي، وأصبحت (القرية 6) هي معسكر نازحين بسبب أنها كانت فارغه قبل الحرب وغير مسكونة".[20]

يظهر جلياً أن العامل الأمني والاجتماعي طغى على الخطاب بصورة كبيرة في تلك المرحلة، وواجه النازحون بمختلف قبائلهم وإثنياتهم رفض مجتمعي وتم تحميلهم جميع المشاكل التي حدثت في المدن في تلك الفترة، وهنا تمت أمننتهم وتغيرت النظرة إليهم بسبب الخطاب الأمني من أنهم نازحين مقهورين ومغلوبين على أمرهم إلى أنهم سبب في المشاكل التي تمس مجتمع ولاية نهر النيل من ناحية أمنية واجتماعية.

---

17 صحفية استقصائية. مقابلة شخصية. 8/9/2025
18 دكتور أكاديمي وباحث. مقابلة شخصية. 1/9/2025
19 صحفية استقصائية. مقابلة شخصية. 8/9/2025
20 دكتور أكاديمي وباحث. مقابلة شخصية. 1/9/2025

كما أن الخطاب الأمني قد أخذ جانب عنصري اقتصر على النازحين الذين ترجع أصولهم إلى دارفور وكردفان، فبالرغم من الرفض الذي واجهه النازحون إلا أن حدته اختلفت بين الذين ترجع أصولهم إلى الشمال وبين من ترجع أصولهم إلى غرب السودان.

أخذ هذا الجانب عدة أشكال، فمن ناحية أمنية كانت النظرة إليهم بأنهم يمكن أن يكونوا خلايا نائمة للدعم السريع نسبة لأنهم من نفس الحاضنة الاجتماعية، كما أنه وفقاً للتركيبة الاجتماعية دائماً ما كانت مدن ولاية نهر النيل بها أحياء معينة تقطن فيها إثنيات من جبال النوبة ودارفور وكردفان، وبعد النزوح عدد كبير ممن نزح من الخرطوم من هذه الإثنيات جاء لهذه الأحياء، وهنا تمت أمننت هذه الأحياء وأنها أوت منفذي الجريمة والنهب ممن نزحوا وتم اعتبارها بؤرة لعصابات السرقة والنهب والقتل، بالرغم من أن هذه الأحياء موجودة قبل عقود طويلة ومعظم قاطنيها تواجدوا من سنين طويلة قبل الحرب.[21]

في مدينة أبو حمد باعتبارها من أكبر مناطق التعدين عن الذهب في الولاية؛ جذبت آلاف المواطنين من مختلف الولايات والقبائل، لكن نظرة السكان هناك لقبائل دارفور وكردفان كانت نظرة مغايرة عن البقية، ففي مقابلة مع مقيم في ولاية أبو حمد ذكر أنه دائماً ما تم رفض تواجدهم مع سكان المدينة حتى من قبل الحرب وتم تخصيص أحياء معينة، وبعد الحرب زادت حدة هذا الخطاب وتم التشديد عليه من سكان المدينة بسبب أنهم ينظرون إليهم باعتبارهم إمتداد لقوات الدعم السريع ويشكلون تهديد أمني كبير على المدينة، وأن جميع المشاكل من نهب وسرقة وقتل تتم من أبنائهم وفي مناطقهم إذا ذهب إليها أحد. وتعالت أصوات كثيرة للمواطنين ومطالبات بأن يتم إبعادهم عن مناطق التعدين وإخراجهم من المدينة.[22]

أما مدينة عطبرة فمنذ أكثر من خمسة عقود شهدت تواجد لسكان من دارفور وكردفان وحتى جنوب السودان بسبب السكة حديد، وكان هناك تعايش مقبول بسبب روح الزمالة مما خلق حالة من الترابط المجتمعي، إلا أنه بعد الحرب تغيرت النظرة لأحياء معينة كان في السابق يتم التعامل معها بصورة عادية دون حدة أو عنف.[23]

برز من هذا الخطاب عنف لغوي تمثل في إطلاق مسميات عنصرية على بعض مواطني تلك القبائل، ففي مقابلة مع نازحة من الخرطوم ترجع أصولها لكردفان أوضحت أن "بعضهم يُنادون باسمهم وملحق معه كلمة (الدعامي/ الدعامية) نسبة إلى قوات الدعم السريع"، وهذا يؤكد سردية أن سكان الولاية أصبحوا ينظرون إليهم بأنهم يمكن أن يكونوا خلايا نائمة وأنهم امتداد لقوات الدعم السريع نتيجة للحاضنة الاجتماعية الواحدة.[24]

---

[21] دكتور أكاديمي وباحث. مقابلة شخصية. 1/9/2025
[22] ف.ز. مقيم في نهر النيل. مقابلة شخصية. 6/9/2025
[23] صحفية استقصائية. مقابلة شخصية. 8/9/2025
[24] ز.ع. نازحة من الخرطوم. مقابلة شخصية. 10/9/2025

بعد أن زادت حالات النهب والسرقة والقتل في الولاية وخاصة مدينة عطبرة، تم تحميل هذه المشاكل للنازحين، ومن بعد ذلك انعكس الخطاب الأمني على ردة فعل السلطات الأمنية كذلك، إذ انتشر الخطاب الأمني التعبوي بصورة كبيرة ولم يقتصر أثره على المواطنين فقط، بل حتى القوات الأمنية تأثرت به بصورة كبيرة، ففي النهاية تتشكل هذه القوات معظمها ممن ترجع أصولهم إلى ولاية نهر النيل وسكانها أو من استقروا فيها منذ زمن بعيد. بناء على ذلك اتبعت السلطات الأمنية سياسات معينة تمثلت في تفعيل عديد الإجراءات الأمنية مثل قانون الوجوه الغريبة الذي يعتبر قانون عُرفي نتيجة لظروف الحرب ولكن تم التعامل على أساسه وتم توقيف عدد كبير من الذين يشتبه أنهم حواضن للدعم السريع من أشكالهم، كما تم منع التجمعات ومنع بائعات الشاي من العمل وبعض أصحاب الأعمال الهامشية في الأسواق وأماكن التجمعات العامة.[25]

وفي أبو حمد والعبيدية ومناطق تعدين الذهب، وبعد الأعداد الكبيرة من النازحين التي جائت لتلك المناطق للعمل، بدأت السلطات الأمنية في التشديد على الدخول، فكان يتم طلب إثباتات الشخصية وجهة القدوم على طول طريق السفر.[26] كما عملت القوات الأمنية على الاعتقال والتحقيق مع الذين جاؤوا من مناطق دارفور تحسباً أن يكونوا خلايا نائمة تتبع لقوات الدعم السريع، الأمر الذي دفع حاكم إقليم دارفور "مني أركو مناوي" إلى الحديث مع حكومة ولاية نهر النيل في هذا الأمر، كما كوّن لجنة لإطلاق سراح من يتم اعتقاله وإثبات أنهم لا يتبعون لقوات الدعم السريع.[27]

هذه الإجراءات أثّرت كثيراً على الجانب النفسي للنازحين، فقد ذكر بعضهم أن المطالبات بترحيلهم وما يتردد من عبارات مثل (الولاية فقدت أمنها بسبب النازحين، غلاء الأسعار بسببهم) جعلتهم يشعرون بأنهم في بلد غريب وكأنهم أصبحوا لاجئين خارجياً وليس نازحين داخل دولتهم مما ساعد في نمو شعور قوي بعدم الانتماء للمكان وعدم الإحساس بأنهم أبناء وطن واحد، وهذا الأمر لعب دور كبير في أن النازحين أنفسهم أصبحت لغتهم حادة تجاه سكان الولاية.[28] وردد بعضهم كثيراً أنه في حال العودة للخرطوم سيقومون بمعاملتهم بنفس الطريقة وأنهم ندموا على معاملتهم بصورة جيدة في السابق، باعتبار أن الخرطوم كان بها جميع الخدمات وكان يأتي لها جميع مواطني السودان من كل الولايات لتلقي تلك الخدمات، كما أن إحساس الغربة وعدم المواطنة واحساس الكراهية كان أثره أكبر بكثير بين مواطني نهر النيل ومواطني دارفور وكردفان إذ أن شعورهم كان بأن رفضهم جاء من منطلق قبلي ومناطقي وأنه تم رفضهم في شخصهم كأكثر الأسباب. هذا الإحساس بالغربه وعدم المواطنة أصبح واضحاً وملموساً، وقد يأخذ الأمر وقتاً طويلاً ليعود الأمر كما كان في السابق.[29]

---

[25] دكتور أكاديمي وباحث. مقابلة شخصية. 1/9/2025
[26] ف.ز. مقيم في نهر النيل. مقابلة شخصية. 6/9/2025
[27] صحفية استقصائية. مقابلة شخصية. 8/9/2025
[28] ح.م. نازح من الخرطوم. مقابلة شخصية. 11/9/2025
[29] ز.ع. نازحة من الخرطوم. مقابلة شخصية. 10/9/2025

كما ذكرنا أن الخطاب الأمني شمل الجميع ولم يستثني حتى الذين استقروا في الولاية قبل الحرب بعقود طويلة، خصوصاً مواطني مناطق دارفور وكردفان، مما دفعهم لمحاولة التبرير للاتهامات المتعلقة بحوادث النهب والتفلتات، حيث ذكر صحفي من أبناء النوبة وهو يقطن في حي الوحدة بمدينة عطبرة "أن هذا الحي تم تأسيسه من قبل الحكومة قبل سنين طويلة وجمعوا فيهو أبناء النوبة واستقروا هناك لسنين طويلة" ورفض الأحدايث بتحميل ذنب جميع التفلتات لهذا الحي وأنه حتى لو كان هناك بعضها إلا أن اللوم لا يقع عليهم إنما على حكومة الولاية التي عزلتهم من بقية السكان ومنعت إندماجهم وتعلم عادات وثقافات سكان مدينة عطبرة من تعليم وأخلاق، كما تربّى أبنائهم في بيئة فقيرة نوعاً ما مما جعل نسبة التعليم في أواسط الشباب ضعيفة جداً، وبالتالي كانت الفرصة أمامهم هي الأعمال الهامشية مما قد يمكن أن يكون دفع البعض لمثل هذه التفلتات، وأنهم متواجدين في الولاية منذ سنين طويلة ولا يمكن أن تتم معاملتهم بعد كل هذه السنين على أنهم غرباء.[30]

يظهر أن مجتمع نهر النيل الذي عاش لسنين طويلة في سلام وتعايش سلمي ومجتمعي مع بقية المكونات والإثنيات قد فقد هذه الميزة، وأصبح الفضاء العام يسوده ويتحكم فيه الخطاب الأمني، مما عمّق من حالة عدم التقبل بين الطرفين وهذا قد يجعل فرصة عودة مجتمع ولاية نهر النيل إلى سابق عهده صعبة جداً.

<u>مآلات الخطاب الأمني على المواطنة وتماسك المجتمعات:</u>

كان للخطاب الأمني في ولاية نهر النيل أثر كبير على تركيبة المجتمع وطريقة تعامله والعلاقات الاجتماعية فيه، فنجد أنه بصورة واضحة قد انتهت مظاهر التعايش السلمي وانتهى تماسك المجتمع، وحتى في حالة انتهاء الحرب الحالية فإن هناك حرب أخرى بين المجتمعات قد بدأت يمكن أن تؤدي لاندلاع الصراعات مرة أخرى، إذ أن هذا الخطاب الأمني قد نقل المجتمع من حالة التعايش السلمي إلى التعامل بناء على الخطابات القبلية والجهوية والعنصرية، وأصبحت النظرة للنازحين نظرة مناطقية وإثنية، وهو الأمر نفسه الذي قد يحدث من قِبل النازحين في الخرطوم والجزيرة وكردفان ودارفور تجاه مجتمعات شمال السودان كرد فعل لما حدث لهم أثناء نزوحهم في تلك المناطق.[31]

كما أن هذا الخطاب الأمني قد عمّق من الصراعات التي نتجت بسبب الحرب وزاد من انتشارها، وفتح جروحاً لا تدمى يمكن أن تكون سبباً في استمرار دائرة الصراعات، إذ أن هذا الخطاب يعتبر امتداد للعنف الذي رسم ملامح الدولة منذ بداية الحرب، ففي الوقت الذي كانت الدولة تحتاج فيه لتماسك المجتمع ووحدته وتعميق شعور المواطنة كبديل للعنف جاء هذا الخطاب الأمني ليزيد من التفرقه ويؤسس لصراع اجتماعي كبير بين عدد كبير من مكونات المجتمع، وفي حال استمرار هذا الخطاب دون

[30] https://www.facebook.com/share/v/16uEremjWx/?mibextid=wwXIfr
[31] صحفية استقصائية. مقابلة شخصية. 8/9/2025

إيجاد بدائل للعنف الذي يرسم ملامح الدولة السودانية حالياً؛ فإن تماسك المجتمع السوداني ككل وشعور المواطنة سيسوء لدرجة يصعب بعدها عودة هذه الثقة وتلك الأحاسيس.[32]

تزيد خطورة هذا الخطاب الأمني في التقسيم الذي حدث للولايات والنظرة في أحقيتها على أساس إثني وقبلي فقط، فنجد أن ولاية نهر النيل مثلاً بسبب أن الإثنية الأكبر فيها من قبيلة الجعليين والرباطاب والشايقية؛ يتم اعتبارها مناطق خاصة بهم فقط والتعامل مع باقي الأقليات أنها دخيلة، وقد ركز الخطاب الأمني على هذه المسألة بصورة كبيرة، إذ كانت نظرة مواطني ولاية نهر النيل للنازحين أنهم غرباء جاؤوا لمزاحمتهم في منطقتهم وأنهم لديهم مناطق خاصة بقبائلهم يجب أن يذهبوا إليها.[33]

استمرار هذه النظرة وتزايد الخطاب الأمني فيها له أثر كبير وخطير جداً على المواطنة وتماسك المجتمع السوداني، فهذا الأمر قد يؤدي إلى ذهاب كل إثنية معينة لمناطقها وإنغلاقها على نفسها لكي تعيش بسلام وأمان نتيجة لما عاشته من عنف وإحساس رفض وغُربه وعدم تقبّل، وهذا سيعطي المجتمع السوداني شكل مختلف ويتم التعامل على أساسه، بأن كل منطقة في السودان هي تخص قبائل معينة ولا يحق لبقية القبائل التصرف بحريتها، مما قد يخلق دويلات صغيرة منفصلة وغير متقبلة لبعضها داخل دولة كبيرة واحدة، وبالتالي انهيار جميع أسس المواطنة وتماسك المجتمع والتعايش السلمي وتهديد وحدة السودان.[34]

كما أن الخطاب الأمني قد صوّر هذه الحرب على أنها حرب مجتمعات وقبائل مما جعل الرفض يأخذ شكل أكثر حدة وعنف عن الأوضاع الطبيعية، وبسبب هذا التصوّر شعر مواطنوا ولاية نهر النيل بأنهم مستهدفين في هذه الحرب في جنسهم وأصلهم وأنهم أساس كل المشاكل منذ استقلال السودان، وهو الأمر الذي دفعهم للتعامل مع النازحين بحدة وبأنهم مهدد أمني لمنطقتهم وسلامتهم. وفي نفس الوقت شعر النازحين بأنهم مهددين أمنياً أيضاً مما سيخلق رد فعل مضاد وعنيف نتيجة لما عاشوه من رفض وعدم تقبل.[35]

نجد أن الخطاب الأمني قد أخذ أثره شكلين، فمن جانب جعل مواطني ولاية نهر النيل يشعرون بأنهم من دون كل مناطق السودان هم المهددين أمنياً في هذه الحرب، ومن جانب آخر نتيجة لهذا تمت أمننة النازحين باعتبارهم فاعل يمكن أن يشكّل خطر على مجتمع ولاية نهر النيل، هذا الأثر الكبير هو الذي أوصل الأمر لحالة الإحساس بالغربة وعدم المواطنة وأن كل مجموعة من الناس يجب أن تظل في مجتمعها ومناطقها منعزلة اذا أرادت الحفاظ على أمنها وعدم التعرض للخطر.

---

[32] دكتور أكاديمي وباحث. مقابلة شخصية. 1/9/2025
[33] ع.ا. باحثة أكاديمية في حقوق الانسان. مقابلة شخصية. 20/9/2025
[34] المصدر السابق.
[35] ف.ا. صحفي. مقابلة شخصية. 21/9/2025

هذا الخطاب الأمني الذي انتشر لا يقتصر أثره على الفترة الزمنية الحالية فقط ولا على ولاية نهر النيل فقط، بل أنه نتيجة لتنوع المجموعات وقبائلها سينتشر أثر هذا الخطاب ليشمل كل السودان، فكل ردات الفعل التي حدثت في ولاية نهر النيل وسبّبت إحساس عدم المواطنة والغُربة يمكن أن يتم التعامل بمثلها من قِبل المُؤَمنين في مناطقهم مستقبلاً تجاه مواطني الشمال. ويمكن أن يتطور هذا الأمر لدرجة استمرار الحرب دون توقف أو خلق صراعات جديدة وتهديد لوحدة السودان وانقسامه وبالتالي هدم كل أسس المواطنة للمجتمع.

<u>توصيات السياسة المقترحة:</u>

الخيار الأول: تعزيز دور الحكومة في ضبط الخطاب الأمني وحفظ حقوق المواطنين ونشر التوعية

تعتبر الحكومة هي الأساس لتنفيذ أي سياسة في الدولة، وخاصة فيما يتعلق بالمسائل الأمنية، ولأنها حساسة جداً فلا بد أن تكون هي المحرك الأساسي لأي عملية تغيير وإصلاح في قضية معينة تهدد أمن المجتمعات وتركيبتها ووحدة السودان. وفي هذا الصدد يجب على الحكومة أن تضع خطط وضوابط معينة للخطاب الأمني المنتشر في الولاية والحد من انتشاره عن طريق التعامل معه كمهدد لتركيبة المجتمع وحقوق المواطنين وليس مهدد أمني لسكان الولاية فقط، ومع مراعاة للنازحين من الجوانب الأمنية والنفسية، وذلك عن طريق إعطاء السلطات الأمنية في الولاية توجيهات للتعامل مع النازحين بما يضمن حقوقهم كمواطنين في المقام الأول دون اعتبارهم مهدد أمني مباشرة لمجرد جنسهم أو مكان قدومهم.

كما يمكن للحكومة أن تعمل على نشر التوعية لتقليل أثر هذا الخطاب الأمني حالياً ومستقبلاً بالتركيز على التعليم كوسيلة لإنهاء ظاهرة القبلية والعنصرية، وذلك عن طريق تطوير المناهج والمقررات وإعادة الصياغة وتضمين أهمية المواطنة والتعايش السلمي فيها لتكون بديل للعنف القائم والذي يمكن أن يحدث مستقبلاً.

الخيار الثاني: تعظيم دور الإدارات الأهلية فيما يخص توحيد المجتمع المحلي مع النازحين

تعتبر الإدارات الأهلية وعُمد المناطق من الأشياء التي لها قيمة كبيرة في ولاية نهر النيل ولديهم كلمة مسموعة ويمكن أن يُحدثوا فارق كبير، إذ أن كل عمدة قبيلة وكل إدارة أهلية لمنطقة تستطيع أن تؤثر وتتحكم في آراء عدد كبير من المجتمع المحلي. وفي هذا الصدد يمكن أن يستغلوا روح التسامح الديني الصوفي العرفاني الذي تتميز به ولاية نهر النيل، ف مسيد الشيخ الجعلي في منطقة كدباس غرب محلية بربر يضم مجموعة من الأشخاص من مختلف القبائل والمناطق والسحنات، وبعد الحرب زاد هذا العدد ويعيش الجميع في توافق تام دون أي رفض للآخر، وكذلك مسيد الشيخ المجذوب في مدينة الدامر عاصمة ولاية نهر النيل. إن استنساخ هذه التجارب على المجتمع المحلي ككل من قِبل الشخصيات المجتمعية المؤثرة يمكن أن يلعب دوراً كبيراً جداً في تقليل أثر هذا الخطاب الأمني وتعزيز المواطنة والتعايش السلمي بين المجتمع المحلي وجميع النازحين.

كما يمكن للإدارات الأهلية والعُمد أن يتعاونوا مع الحكومة فيما يخص مسألة التعليم ودفع أكبر عدد ممكن من الأبناء للمدارس مما سيخلق جيل قائم على أسس المواطنة والتعايش السلمي وبعيداً عن رفض الآخر لمجرد قبيلته أو منطقته التي جاء منها.

الخيار الثالث: التركيز على المجتمع المدني كفاعل رئيسي في عملية التوعية بخطر الخطاب الأمني وتعزيز المواطنة والسلم المجتمعي

ينطلق هذا الخيار من أن المجتمع المدني لطالما وقع على عاتقه أن يقوم بالتوعية في كل المشاكل التي تمر بها الدولة، فهو الجهة التي تسعى لجعل المجتمع السوداني يعيش في حالة من التناغم والسلم. وفي هذا الصدد يقع حالياً على عاتق المجتمع المدني مسؤولية كبيرة للتوعية بمخاطر الخطاب الأمني المنتشر وبأهمية المواطنية والتعايش السلمي المجتمعي كوسيلة للحفاظ على ترابط المجتمعات والدولة. ولكن يجب على المستوى الأول أن يتم شمل الحكومة في جميع مشاريع التوعية لتتمكن من إحداث الفرق باعتبارها الفاعل الرئيسي في تنفيذ جميع السياسات، وفي المستوى الثاني يتم تنفيذ هذه الحملات بالشراكة مع الحكومة واستصحاب القواعد المجتمعية المؤثرة لتحقيق أكبر قدر من الانتشار والتوعية لجميع فئات المجتمع المحلي. وفي حين أن هناك عدة منظمات تهتم بالعمل في جانب نبذ العنف وخطاب الكراهية فقط ومحاربة الخطابات العنصرية والأمنية، لكنها تحتاج لدعم كبير لكي تُحدث الفرق في الولاية؛ إذ أنه خلال عشرون عاماً أقيمت حملتين توعويتين فقط حول المواطنة في ولاية نهر النيل. كما يمكن أن تشمل حملات التوعية استصحاب أفكار جديدة مثل الفنون والمسرح لخلق حالة من الترابط بين المجتمع المحلي والنازحين ولكي تكون بديل للعنف اللفظي والجسدي والخطاب الأمني المنتشر.

قائمة المصادروالمراجع:

i. المقابلات:

1. ش.م. مقيمة في ولاية نهر النيل، مقابلة شخصية، 28/8/2025.
2. شرف الدين العوض. دكتور أكاديمي وباحث. مقابلة شخصية. 1/9/2025.
3. ف.ز. مقيم في نهر النيل. مقابلة شخصية. 6/9/2025.
4. صحفية استقصائية. مقابلة شخصية. 8/9/2025.
5. ز.ع. نازحة من الخرطوم. مقابلة شخصية. 10/9/2025.
6. ح.م. نازح من الخرطوم. مقابلة شخصية. 11/9/2025.
7. ع.ا. باحثة أكاديمية في حقوق الانسان. مقابلة شخصية. 20/9/2025.
8. ف.ا. صحفي. مقابلة شخصية. 21/9/2025.

ii. المراجع العربية:

1. مليكة هاشمي، نبيلة بن يحي. "الأمن المجتمعي: دراسة في المفهوم، النظرية والتهديدات". **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**. 2023.
2. منظمة النهر والبحر (رأس). https://rasexit.org/.
3. عمسيب: الانفصال دواء مر.. وعداء الامارات مقامرة بمصير السودانيين. حوار. الديوان. مايو 2025.
4. أوضاع معقدة تواجه مليوني نازح في نهر النيل مع دخول رمضان. سودان تريبون. تقرير. https://sudantribune.net/article283198/. 2024.
5. https://www.facebook.com/share/v/16uEremjWx/?mibextid=wwXIfr

iii. المراجع الانجليزية:

1. Simon Adams. **Libya and the Responsibility to Protect: Results and Prospects.** New York: Global Center for the Responsibility to Protect. 2014.

2. Havva Dümen. **Securitization and Identity: The Speech Acts of Bashar al-Assad**. Journal of Society Research. 2022
3. Andrea Khouri. **The Double-edged Sword of a Successful Securitization**. New York: Columbia University. 2017.
4. Sharaf Eldin Alawad. **Community dialogues in River Nile State about the impact of war**. Alayam Center for Cultural Studies and Development. 2024.